سُورَةُ الجَاثِيَةِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [الجَاثِيَة: ٤]، وقوله: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجَاثِيَة: ٥].

القراءات: «آيات» قرأها حمزة والكسائي ويعقوب في الموضعين بنصب التاء بالكسرة وقرأ الباقون: بالرفع فيهما.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «آيات» بنصب التاء بالكسرة وبضمها، أما الرفع فمن وجهين ذكرهما المبرد والزجاج وأبو علي، **أحدهما-** العطف على موضع إن وما عملت فيه لأن موضعها رفع بالابتداء فيحمل الرفع فيه على الموضع كما تقول إن زيدًا لمنطلق وعمرو، وكقوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التَّوبَة: ٤٣]؛ لأن المعنى: اللهُ بريءٌ من المشركين ورسوله.

والوجه الثاني: أن يكون قوله ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ ﴾ مستأنفًا ويكون الكلام جملة معطوفة على جملة أخرى كما تقول إن زيدًا لمنطلق وعمروٌ كاتب؛ جعلت قولك وعمرو كاتب كلامًا آخر كما تقول زيد في الدار وأخرج غدًا إلى بلد كذا فإنما حدثت بحديثين ووصلت أحدهما بالآخر بالواو. وهذا الوجه هو اختيار أبي الحسن والفراء. وأما وجه القراءة بالنصب فهو العطف على قوله ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ على معنى «وإن في خلقكم لآيات»، ويقولون هذه القراءة في قراءة أُبيّ وعبد الله «لآيات» ودخول اللام يدل على أن الكلام محمول على إن.

وقال ابن جرير: واختلفت القراء في قراءة قوله ﴿ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ وفي التي بعد ذلك فقرئ «آيات» رفعًا على الابتداء، وترك ردها على قوله ﴿ لَّءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾، وقرأته عامة قراء الكوفة «آيات» خفضًا بتأويل النصب ردًا على قوله ﴿لَّءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾. وزعم قارئو ذلك كذلك من المتأخرين أنهم اختاروا قراءته كذلك، لأنه في قراءة أُبيّ في الآيات الثلاث «لآيات» باللام فجعلوا دخول اللام في ذلك في قراءته دليلًا لهم على صحة قراءة

جميعه بالخفض، وليس الذي اعتمدوا عليه من الحجة في ذلك بحجة، لأنه لا رواية بذلك عن أُبيّ صحيحة، وأُبيٌّ لو صحت به عنه رواية، ثمّ لم يُعلم كيف كانت قراءته بالخفض أو بالرفع لم يكن الحكم عليه بأنه كان يقرؤه خفضًا، بأولى من الحكم عليه بأنه كان يقرؤه رفعًا، إذ كانت العرب قد تدخل اللام في خبر المعطوف على جملة كلام تامَّ قد عملت في ابتدائها «إن»، مع ابتدائهم إياه، كما قال حميد بن ثور الهلالي:

إن الخلافة بعدهم لذميمة وخلائف طُرُف لمما أحْقُرُ

فأدخل اللام في خبر مبتدأ بعد جملة خبر قد عملت فيه «إن» إذ كان الكلام، وإن ابتدئ، منويًا فيه إن. والصواب من القول في ذلك إن كان الأمر على ما وصفنا أن يقال: إن الخفض في هذه الأحرف والرفع قراءتان مستفيضتان في القرأة قد قرأ بهما علماء من القراء صحيحتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب.

وقال القرطبي: قراءة العامة «وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ» «وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ» بالرفع فيهما وقرأ حمزة والكسائي بكسر التاء فيهما ولا خلاف في الأول أنه بالنصب على اسم «إن» وخبرها «فِي السَّمَوَاتِ» ووجه الكسر في «آيات» الثاني العطف على ما عملت فيه (إن) والتقدير: إن في خلقكم وما يبث من دابةٍ آيات فأما الثالث فقيل إن وجه النصب فيه تكرير «آياتٌ» لما طال الكلام وقيل إنّه على الحمل على ما عملت فيه «إن» على تقدير حذف «في» والتقدير: وفي اختلاف الليل والنهار آيات فحذفت «في» لتقدم ذكرها وأنشد سيبويه في الحذف [للشاعر أبي دؤاد الأيادي]:

أكُلّ امرئ تَحْسِبين امرًا ونارًا تَوَقُّدُ بالليل نارًا

فحذف «كل» المضاف إلى نار المجرورة لتقدم ذكرها وقيل: هو من باب العطف على عاملين ولم يُجِزْه سيبويه وأجازه الأخفش وجماعة من الكوفيين فعطف (واخْتِلافِ) على قوله: «وَفِي خَلْقِكُمْ» ثم قال: «وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ» فيحتاج إلى العطف على عاملين والعطف على عاملين قبيح من أجل أن حروف العطف تنوب مناب العامل فلم تقْوَ أن

تنوب مناب عاملين مختلفين إذ لو ناب مناب رافع وناصب لكان رافعًا ناصبًا في حال وأما قراءة الرفع فحملًا على موضع «إن» مع ما عملت فيه وقد ألزم النحويون في ذلك أيضًا العطف على عاملين لأنه عَطَف «وَاخْتِلَافِ» على «وَفِي خَلْقِكُمْ» وعطف «آيات» على موضع «آيات» الأول ولكنه يقدر على تكرير «في» ويجوز أن يرفع على القطع مما قبله فيرفع بالابتداء وما قبله خبره ويكون عطف جملة على جملة.

قال ابن عاشور: وقرأ الجمهور قوله ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾ وقوله ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ برفع «آيات» فيهما على أنهما مبتدآن وخبراهما المجروران وتقدر في محذوفة في قوله ﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ لدلالة أختها عليها التي في قوله ﴿وَفِي خَلۡقِكُمۡ﴾، والعطف في كلتا الجملتين عطف جملة لا عطف مفرد. وقرأها حمزة والكسائي وخلف «آيات» في الموضعين بكسرة نائبة عن الفتحة فـ «آيات» الأولى عطف على اسم «إن» و«في خلقكم» عطف على خبر «إن» فهو عطف على معمولي عامل واحد ولا إشكال في جوازه وأما ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ فكذلك إلا أنه عطف على معمولي عاملين مختلفين أي ليسا مترادفين هما «إن» و«في» على اعتبار أن الواو عاطفة «آيات» وليست عاطفة جملة «في خلقكم» الآية وهو جائز عند أكثر نحاة الكوفة وممنوع عند أكثر نحاة البصرة ولذلك تأول سيبويه هذه القراءة بتقدير «في» عند قوله ﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ لدلالة أختها عليها وتبقى الواو عاطفة «آيات» على اسم «إن» فلا يكون من العطف على معمولي عاملين. والحق ما ذهب إليه جمهور الكوفيين وهو كثير كثرة تنبو عن التأويل. وجعل ابن الحاجب في أماليه قراءة الجمهور برفع «آيات» في الموضعين أيضًا من العطف على معمولي عاملين لأن الرفع يحتاج إلى عامل كما أن النصب يحتاج إلى عامل أقل: وأكثر الناس يفرض الإشكال في قراءة النصب لكون العامل لفظيًا وهما سواء. وقرأ يعقوب «آيات» الثانية فقط بكسر التاء على أنه حال متعدد من اختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق وتصريف الرياح والسحاب.

قال تعالى: ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴾

[الجاثية: ٦]

القراءات: «يؤمنون» قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص وأبو جعفر وروح بياء الغيب والباقون بتاء الخطاب.

التوجيه: قال الرازي: وقوله تعالى «يؤمنون» قرئ بالياء والتاء واختار أبو عبيدة الياء لأن قبله غيبة وهو قوله «لقوم يؤمنون» و«لقوم يعقلون» فإن قيل: إن في أول الكلام خطابًا وهو قوله «وفي خلقكم» قلنا: الغيبة التي ذكرنا أقرب إلى الحرف المختلف فيه والأقرب أولى ووجه قول من قرأ على الخطاب أنّ «قل» فيه مقدر أي قل لهم فبأي حديث بعد ذلك تؤمنون.

قلتُ: ويصح أن يقال: قراءة الياء إعراض عن خطابهم لعدم إيمانهم، فهم لا يستحقون مخاطبة الله لهم، وخطابهم - كما في قراءة التاء - إنما هو خطاب سخطٍ وغضبٍ.

قال تعالى: ﴿ هَٰذَا هُدًى ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴾

[الجاثية: ١١]

القراءات: «أليم» قرأ ابن كثير وحفص ويعقوب برفع الميم صفة لعذاب والباقون بخفضها.

التوجيه: قال الألوسي: «لهم عذابٌ من رجز» من أشد العذاب «أليم» بالرفع صفة «عذاب» أُخِّر للفاصلة، وقرأ غير واحد من السبعة «أليم» بالجر على أنه صفة «رجز» وجعله صفة «عذاب» أيضًا والجر للمجاورة مما لا ينبغي أن يلتفت إليه، وقيل: على قراءة الرفع إن الرجز بمعنى الرجس الذي هو النجاسة، والمعنى لهم عذاب أليم من

تجرع رجس أو شرب رجس والمراد به الصديد الذي يتجرعه الكافر ولا يكاد يسيغه ولا داعي لذلك كما لا يخفى.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ [الجَاثِيَة: ١٤]

القراءات: «ليجزي قومًا» قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم ويعقوب «ليجزي» بياء مفتوحة مع كسر الزاي وفتح الياء. قرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الزاي وألف بعدها «ليُجزَى»، وقرأ الباقون: بنون العظمة مفتوحة مع كسر الزاي وفتح الياء، وقرأ الجميع: «قومًا» بالنصب.

التوجيه: قراءة «لنجزي» بنون العظمة تفيد عظيم عذاب الله للمجرمين وعظيم فضله ومنّته على المؤمنين، فهو يجزي كلًا بما كانوا يكسبون، وقراءة الياء مع كسر الزاي تفيد أنّ كل عاملٍ سيجازى بعمله، ولو قلّ، أو يكون متعلَّق القراءتين العمل نفسه، فمن أكثر من فعل الصالحات أو أكثر من فعل الموبقات، فسيجازيه الله، وذلك مناسب لقراءة النون «لنجزي»، ومن اقتصد في عمل الحسنات أو السيئات، فسيجازيه الله أيضًا، وذلك مناسب لقراءة الياء، فهما متكاملتان، والله أعلم.

وقال ابن جرير: واختلفت القراء في قراءة قوله «لِيَجْزِيَ قَوْمًا» فقرأه بعض المدينة والبصرة والكوفة: «لِيَجْزِيَ» بالياء على وجه الخبر عن الله أنه يجزيهم ويثيبهم وقرأ ذلك بعض عامة قراء الكوفيين «لنجزيَ» بالنون على وجه الخبر من الله عن نفسه وذُكر عن أبي جعفر القارئ أنه كان يقرؤه «لِيُجْزَى قَوْمًا» على مذهب ما لم يسمَّ فاعله وهو على مذهب كلام العرب لحن إلا أن يكون أراد: ليجزى الجزاء قومًا بإضمار الجزاء وجعله مرفوعًا «ليُجزَى» فيكون وجهًا من القراءة وإن كان بعيدًا.

والصواب من القول في ذلك عندنا أن قراءته بالياء والنون على ما ذكرت من قراءة الأمصار جائزة بأي تينك القراءتين قرأ القارئ، فأمّا قراءته على ما ذكرت عن أبي جعفر فغير جائزة عندي لمعنيين: **أحدهما-** أنه خلاف لما عليه الحجة من القراء وغير جائز عندي خلاف ما جاءت به مستفيضًا فيهم **والثاني-** بُعْدها من الصحة في العربية إلا على استكراه الكلام على غير المعروف من وجهه.

قلتُ: قراءة «ليُجزَى» على البناء للمفعول والواردة عن أبي جعفر متواترة أيضًا ولا وجه لردّها، ووجهها ما ذكره الزمخشري أنّ المعنى: ليُجزى الجزاء قومًا. اهـ. ولا وجه لاستبعاد ابن جرير هذه القراءة ولها وجهٌ في العربية طالما كانت متواترة.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الجاثية: ٢١]

القراءات: «سواء» قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر بالنصب وقرأ الباقون: بالرفع.

التوجيه: قال الرازي: قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (سواء) بالنصب والباقون بالرفع واختيار أبي عبيد النصب. أما وجه القراءة بالرفع فهو أن قوله ﴿ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ مبتدأ والجملة في حكم المفرد في محل النصب على البدل من المفعول الثاني لقوله ﴿أَمْ نَجْعَلُ﴾ وهو الكاف في قوله ﴿كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ نظيره قوله: ظننتُ زيدًا أبوه منطلق. وأما وجه القراءة بالنصب فقال صاحب الكشاف: أجرى سواء مجرى مستويًا فارتفع ﴿ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ على الفاعلية وكان مفردًا غير جملة.

وقال الزمخشري: ومن قرأ «سواء» بالنصب: أجرى سواء مجرى مستويًا، وارتفع محياهم ومماتهم على الفاعلية وكان مفردًا غير جملة ومن قرأ: ومماتهم بالنصب، جعل محياهم ومماتهم: ظرفين، كمقدمَ الحاج وخفوقَ النجم، أي: سواء في محياهم وفي مماتهم.

والمعنى: إنكار أن يستوي المسيئون والمحسنون محيًا وأن يستووا مماتًا، لافتراق أحوالهم أحياء؛ حيث عاش هؤلاء على القيام بالطاعات، وأولئك على ركوب المعاصي، ومماتًا؛ حيث مات هؤلاء على البشرى بالرحمة والوصول إلى ثواب الله ورضوانه وأولئك على اليأس من رحمة الله والوصول إلى هول ما أعدَّ لهم. وقيل: معناه إنكار أن يستووا في الممات كما استووا في الحياة، لأن المسيئين مستو محياهم في الرزق والصحة، وإنما يفترقون في الممات وقيل: سواء محياهم ومماتهم: كلام مستأنف على معنى: أن محيا المسيئين ومماتهم سواء، وكذلك محيا المحسنين ومماتهم؛ كلٌّ يموت على حسب ما عاش عليه.

وقال ابن جرير: واختلفت أهل العربية في وجه نصب قوله «سَوَاء» ورفعه فقال بعض نحويي البصرة «سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ» برفع سواء، وقال بعضهم: إن المحيا والممات للكفار كله قال ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ ﴾ ثم قال: سواء محيا الكفار ومماتهم: أي محياهم محيا سَوَاء ومماتهم ممات سَوَاء فرفع السواء على الابتداء قال: ومن فسَّر المحيا والممات للكفار والمؤمنين فقد يجوز في هذا المعنى نصب السواء ورفعه لأن من جعل السواء مستويًا فينبغي له في القياس أن يُجريه على ما قبله لأنه صفة ومن جعله الاستواء فينبغي له أن يرفعه لأنه اسم إلا أن ينصب المحيا والممات على البدل وينصب السواء على الاستواء وإن شاء رفع السواء إذا كان في معنى مستو كما تقول مررت برجل خير منك أبوه لأنه صفة لا يصرف والرفع أجود وقال بعض نحويي الكوفة قوله ﴿ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ ﴾ بنصب سواء ويرفعه والمحيا والممات في موضع رفع بمنزلة قوله: رأيت القوم سواء صغارهم وكبارهم بنصب سواء لأنه يجعله فعلًا لما عاد على الناس من ذكرهم قال: وربما جعلت العرب سواء في مذهب اسم بمنزلة حسبك فيقولون رأيت قومك سواء صغارهم وكبارهم فيكون كقولك: مررت برجل حسبك أبوه قال ولو جعلت مكان سواء مستو لم يرفع ولكن نجعله متبعًا لما قبله مخالفًا لسواء لأن مستوٍ من صفة القوم، ولأن سواء كالمصدر والمصدر اسم قال: ولو

نصبت المحيا والممات كان وجهًا يريد أن نجعلهم سواء في محياهم ومماتهم، وقال آخرون منهم: المعنى: أنه لا يساوى من اجترح السيئات المؤمن في الحياة ولا الممات على أنه وقع موقع الخبر فكان خبراً لجعلنا، قال: والنصب للإخبار كما تقول: جعلت إخوتك سواء صغيرهم وكبيرهم ويجوز أن يرفع لأن سواء لا ينصرف؛ قال: ومن قال: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ فجعل كالذين الخبر استأنف سواء ورفع ما بعدها وإن نصب المحيا والممات نصب سواء لا غير.

وقال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «سواء» مرفوعًا فيكون موقع جملة «سواء محياهم» موقع البدل من كاف التشبيه التي هي بمعنى مثل على ما ذهب إليه صاحب الكشاف يريد أنه بدل مطابق لأن الجملة تبدل من المفرد على الأصح، والبدل المطابق هو عطف البيان عند التحقيق، فيكون جملة «سواء محياهم ومماتهم» بيان ما حسبه المشركون. وقرأه حمزة والكسائي وحفص عن عاصم وخلف منصوبًا، فلفظ «سواء» وحده بدل من كاف المماثلة، بدل مفرد من مفرد أو حال من ضمير النصب في «نجعلهم».

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ ﴾ [الجاثية: ٢٣]

القراءات: «غشاوة» قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بفتح الغين وإسكان الشين وحذف الألف، والباقون بكسر الغين وفتح الشين وإثبات الألف.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «غشاوة» بكسر الغين وفتح الشين بعدها ألف. وقرأه حمزة والكسائي وخلف «غشوة» بفتح الغين وسكون الشين وهو من التسمية بالمصدر وهي لغة، وقال في «لسان العرب»: قرئ «غشاوة»، وقرئ «غشوة» كأنّه رُدَّ إلى الأصل لأنّ المصادر كلَّها تُردّ إلى فَعْلة، والقراءة المختارة «غشاوة»؛ فكل ما كان مشتملًا على الشيء فهو مبني على فِعالة نحو الغِشاوة والعِمامة والعِصابة، وكذلك أسماءُ

الصناعات لاشتمال الصناعة على كلّ ما فيها نحو الخِياطة والقِصارة قلتُ: هما قراءتان متواترتان ولا وجه لاختيار إحداهما على الأخرى، وهما لغتان كما قدمنا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الجَاثِيَة: ٢٨]

القراءات: «كل أمة تدعى»: قرأ يعقوب «كل» بالنصب والباقون: بالرفع.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «كل أمة تدعى إلى كتابها» برفع (كل) على أنه مبتدأ وتدعى خبر عنه والجملة استئناف بياني لأن جثو الأمة يثير سؤال سائل عما بعد ذلك الجثو. وقرأه يعقوب بنصب (كل) على البدل من قوله «وترى كل أمة»، وجملة «تدعى» حال من «كل أمة» فأعيدت كلمة «كل أمة» دون اكتفاءٍ بقوله «تدعى» أو يدعون للتهويل ولتعظيم الدعاء إلى الكتاب، فالأمم تجثو ثم تدعى كل أمة إلى كتابها فتذهب إليه للحساب، أي يذهب أفرادها للحساب ولو قيل: وترى كل أمة جاثية تدعى إلى كتابها لأوهم أن الجثو والدعاء إلى الكتاب يحصلان معًا مع ما في إعادة الخبر مرة ثانية من التهويل.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾ [الجَاثِيَة: ٣٢]

القراءات: «الساعة»: قرأ حمزة بالنصب والباقون بالرفع.

التوجيه: قال القرطبي: «وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا» قرأ حمزة «وَالسَّاعَةَ» بالنصب عطفًا على «وَعْدَ»، وقرأ الباقون: بالرفع على الابتداء أو العطف على موضع «إِنَّ وَعْدَ الله» ولا يحسن على الضمير الذي في المصدر لأنه غير مؤكد والضمير المرفوع إنما يعطف عليه بغير تأكيد في الشعر.

وقال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «والساعة لا ريب فيها» برفع «والساعة» عطف على جملة «إن وعد الله حق» وقرأه حمزة وحده بنصب «والساعة» عطفًا على «إن وعد الله» من العطف على معمولي عامل واحد. ومعنى «ما ندري ما الساعة» ما نعلم حقيقة الساعة ونفي العلم بحقيقتها كناية عن جحد وقوع الساعة، أي علمنا أنها لا وقوع لها، استنادًا للتخيلات التي ظنوها أدلة كقولهم ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾.

قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّكُمُ اتَّخَذْتُمْ ءَايَٰتِ اللَّهِ هُزُوًا وَغَرَّتْكُمُ الْحَيَوٰةُ الدُّنْيَا ۚ فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [الجاثية: ٣٥]

القراءات: «لا يخرجون» قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بفتح الياء وضم الراء وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الراء.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «يخرجون» بضم الياء وفتح الراء، فالمعنى: أنهم يسألون من يخرجهم فلا يخرجهم أحدٌ كما في قوله تعالى ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْهَا﴾ وقوله ﴿فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ وقرأه حمزة والكسائي «يخرجون» بفتح الياء وضم الراء. فالمعنى: أنهم يفزعون إلى الخروج فلا يستطيعون كقوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾.

❁❁❁